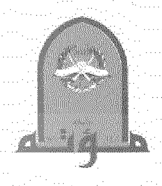


منشورات

جامعة مؤتة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

قرية عيمة
محافظة الطفيلة

دراسة حالة قرية في جنوب الأردن

تقديم

الدكتور عبد الرحمن العطيات

رئيس جامعة مؤتة

تاليف

الدكتورة ميشيل بيفرس

ترجمة

الدكتور عبد العزيز محمود

منشورات لجنة احياء التراث

جامعة مؤتة

١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م

(١١)

جَامِعة مُؤْتَة

مَنْشورات لجنة إحياء التراث

قرية عيمة

محافظة الطفيلة

دِراسة حالة قرية في جنوب الأردن

تقديم

الدكتور : عبدالرحمن العطيات

رئيس جامعة مؤتة

تأليف : الدكتورة ميشيل بيفرس

ترجمة : الدكتور عبدالعزيز محمود


الذخيرة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لقد حدثت ومنذ أواسط القرن العشرين تحولات وتطورات في أنماط الحيـاة فـي الأردن وذلك بفضل تدخل السلطة المركزية أدى إلى تحقيق نوع من التحسن في حياة الأرياف حيـث شمل هذا التطور كل منطقة وفق امكانياتها الذاتية في الاستفادة في عملية التطور هذه.

قرية عيمة مثال لقرية أردنية جنوبية استطاعت أن تعتمد على مقوماتها الذاتية والاسـتفادة من السياسة الهادفة إلى تطوير الأرياف الأمر الذي نتج عنه الاستقرار في القرية والتخلي عن الهجرة منها، وتوجيه جهودها لتأكيد ودعم المشاريع التنموية الناشئة فيها.

والغاية من تقديم هذه الدراسة الرغبة في توثيق هذه التجربة والاطـلاع علـى اسـاليب ومناهج الباحثين الاجانب في دراسة مجتمعنا المحلي سيما وأن واضع هذه الدراسة باحثة مـن المدرسة الانثروبولوجية الفرنسية.

وتأكيداً لأهمية تبادل التجارب والخبرات فإن جامعة مؤته ممثلة في لجنة إحيـاء التـراث فيها تقوم الآن باجراء دراسات ميدانية منهجية في ريف محافظة الكرك انسجاماً مع رسـالتها التربوية في خدمة المجتمع المحلي ولتوظيف نتائج البحوث في عمليـة التخطـيط للمـشاريع التنموية حيث تكون مبنية على اسس موضوعية ومتسجمة مع امكانيـات المنطقـة وطبيعـة تطورها الاجتماعي والاقتصادي.

لقد قامت لجنة التراث في جامعة مؤته في اعداد وترجمة هذه الدراسـة الهادفـة والتـي تصدر عن الجامعة لتقوم بتجميع صورة حية هادفة لنشاط ايجابي يخـدم البيئـة والمجتمـع، شاكراً لها جهودها، آملاً تقديم المزيد من كل عمل هادف وبناء.

رئيس الجامعة بالوكالـــة

أ. د. عبدالرحمن العطيات

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

لقد دعت جامعة مؤتة إلى دراسة التراث الحضاري للقرى والمدن، وتلبية لهـذا التوجـه تبنّت لجنة إحياء التراث في الجامعة وبما فيها من الباحثين مشروع إحيـاء التـراث الـوطني وإبراز الدور الحضاري للمنطقة كونها منطقة استقرار سكاني وموطن القرية والمدينـة علـى مر العصور التاريخية.

وقد تمثلت أهداف هذه الدراسة في إبراز التراث الحضاري وتوثيق المعارف والمعلومات لتكون مرجعاً مستقبلياً للدارسين والباحثين، ودعت الفعاليات الرسمية والأهلية إلى المـساهمة في كتابة تاريخ المنطقة وجمع الوثائق والمخطوطات والأدوات التراثية لتكـون جـزءاً مـن محتويات أرشيف الوثائق ومتحف الآثار والحياة الشعبية في الجامعة.

وقد قامت الجامعة بإجراء مسوح ميدانية لانجاز دراسات تاريخية وانثروبولوجية للقـرى والمدن مستخدمة مناهج وتقنيات أكاديمية ومستعينة بمواد العلوم الإنسانية مجالاتهـا المتعـددة في سبيل دراسة الإنسان في بيئته وعصره والكشف عن البعد الثقافي سواء كـان فـي نـص وثيقة أو مخطوط أو نقش أو أثر أو طلل.

كما ساهمت اللجنة مع الفعاليات الشعبية والرسمية في تقديم التوجه والدراسـات اللازمـة لكل ما يخدم هذا التوجه.

ويسعد اللجنة في الجامعة أن تقدم هذا النموذج الي بين أيديكم كدراسة لجانب مـن هـذه الجوانب.

والله ولي التوفيق

لجنة إحياء التراث

جامعة مؤتة

تقديم

هذه الدراسة خلاصة ابحاث ميدانية استمرت (٤) سنوات وهي جزء من رسالة دكتوراه اعدتها الباحثة لنيل الدرجة في جامعة ليون الثانية – فرنسا في قسم الانثولوجيا والآثار، بدعم وتمويل المؤسسة الفرنسية (Rcp ٦٢٤) والمركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS) باشراف البروفيسور (O. Aurenche) وبالتعاون مع (Cermoc) مركز الدراسات والبحوث عن الشرق الأوسط المعاصر – عمان وبمساعدة الدكتور (Marc Lavergne).

بهذه المناسبة لا يفوتني أن اشكر معهد (IFAPO) المعهد العلمي الفرنسي لاثار الشرق الأدنى – عمان ومديره الدكتور (G. Tate) وكذلك السيد (F. Villeneuve) والسيد (F. Braemer) والسكرتير العلمي في دائرة الاثار الاردنية السيد (A. Hadidi) والسيد (G. Bisheh) وخصوصاً الباحثين الأردنيين في بعض الدوائر وموظفي الوزارات سواء في عمان أو الطفيلة والسلطة المحلية في الطفيلة وعيمة، ولا انسى بالمناسبة سكان عيمة الذي بفضل تعاونهم تمت هذه الدراسة.

كل مشاعر الشكر والامتنان للجميع،

Dr. Michele Biewers c/o Ifapo Jebel Amman Mutanabi Street
P. O. Box ٥٣٤٨ Amman - Jordan

دراسة حالة قرية في جنوب الاردن

"قرية عيمة" محافظة الطفيلة

اعدتها الباحثة الفرنسية السيدة ميشيل بيفرس، المتخصصة في الانثو- أركولوجيا- علم السلالات – والاثار من جامعة ليون الثانية – فرنسا.

قدمت الدراسة في ندوة الدراسات حول : "التحولات المعاصرة في بلدان الشرق الأوسط"، عمان من ١٧-١٩ ايار ١٩٨٩.

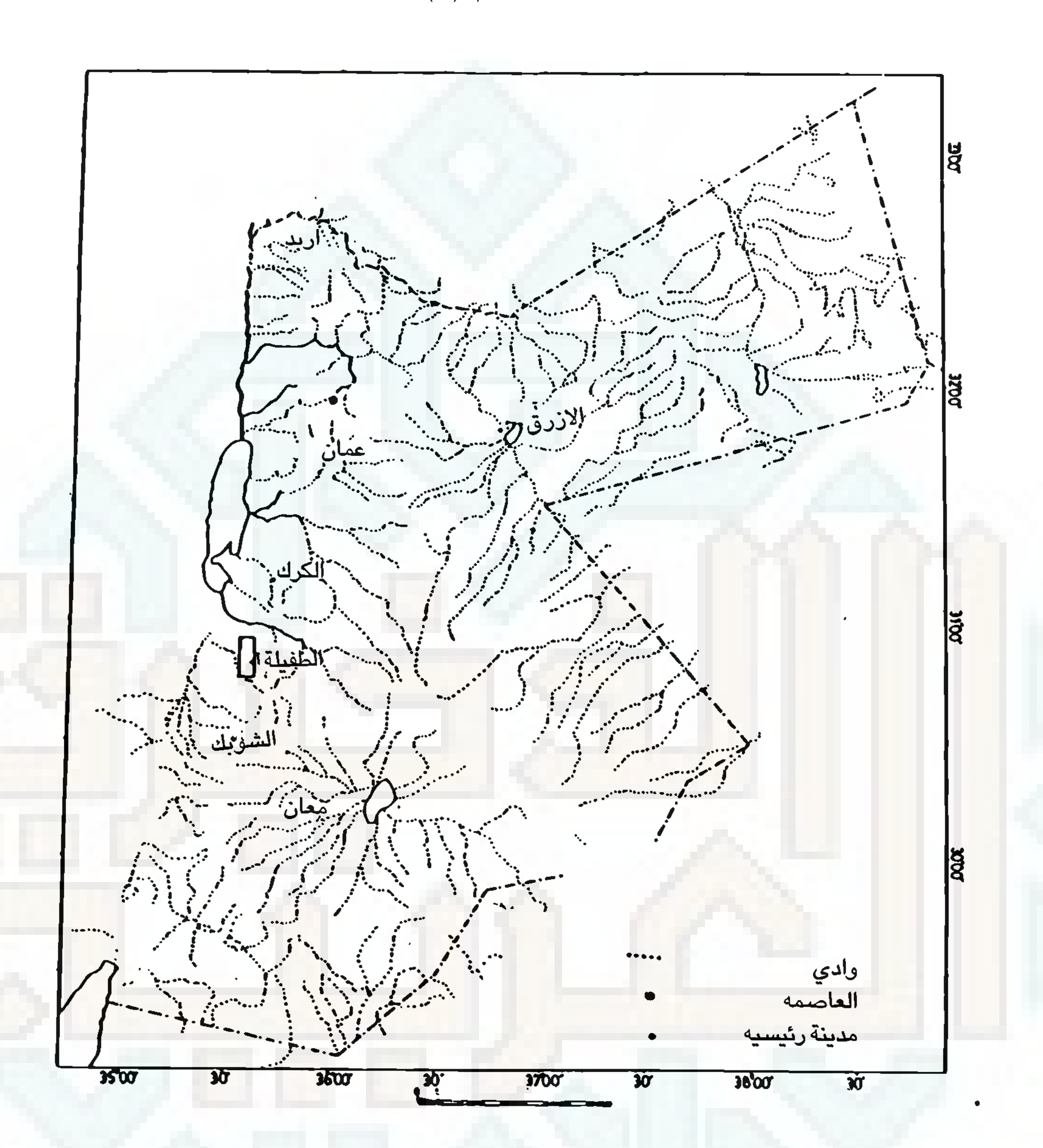
تنظيم : المركز الفرنسي للدراسات والبحوث عن الشرق الأوسط المعاصر، السيرموك / CERMOC.

ومنتدى الفكر العربي – الانتماء والانماء – عمان.

ترجمة واعداد : الدكتور عبد العزيز محمود – دكتوراة انثربولوجيا Paris VII.

لجنة احياء التراث – جامعة مؤتة

خارطة رقم (١)



خارطة الأردن : موقع مدينة الطفيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

التطور في الأرياف

مثال قرية أردنية

(عيمة)

"ان الماضي والحاضر في حالة تداخل مستمر، لذا يجب دراسة الحاضر لفهم الماضي بشكل افضل" الهدف من هذه البحوث والدراسات الميدانية هي الوقوف على طبيعة التغيرات التي طرأت على المنطقة الجنوبية الغربية من الأردن.

ويعود سبب اختيار قرية عيمة كمجال للبحث إلى طبيعة تجربة الاستيطان والاستقرار المتدرج في السنوات الأخيرة من الحقبة العثمانية (١٥١٦-١٩١٧) اذ ان دراسة تطور القرى في المنطقة توضح لنا حالة المنطقة وظروفها خلال تلك الفترة (نهايات الحكم العثماني)، كما تبين ايضاً مكامن التغيرات الحاصلة قبيل وابان الفترات اللاحقة خلال اقامة السلطة الاميرية المركزية (١٩٢١) وتشوء امارة شرق الاردن (١٩٤٦) ثم المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٤٨).

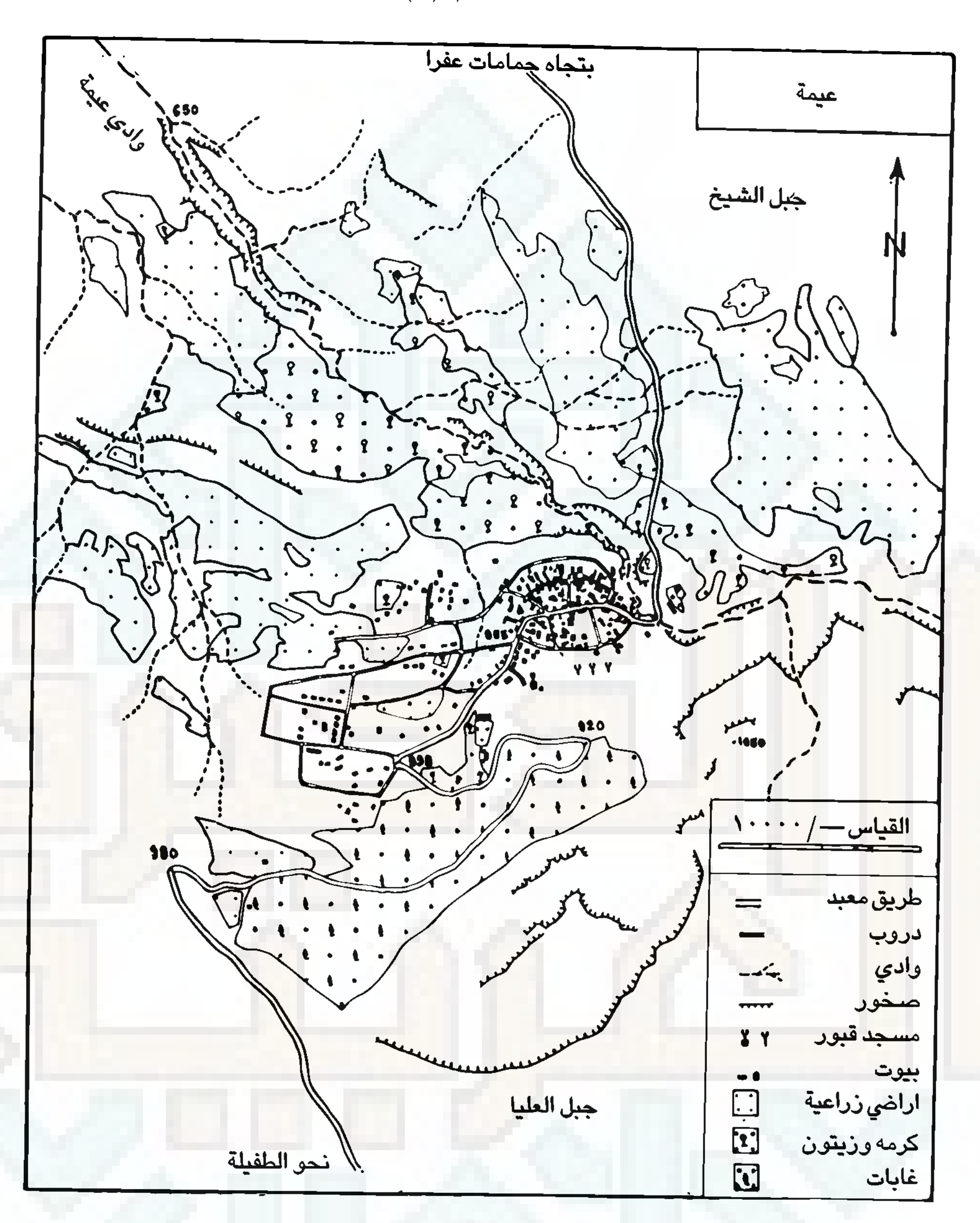
سوف تستعرض في البداية بعض مجالات التطور في عيمة على الصعيد المحلي، بحيث نبين مدى تداخل وتطور القرية مع مجمل ظروف تاريخ تطور المملكة الأردنية الهاشمية.

وسوف نبحث أولا في طبيعة موقع القرية وتطور سكانها وتاريخ بنائها وتطور أنماط العمارة وأشكال التطور في مجال الخدمات العامة والخاصة ومظاهر تحسينات الحياة اليومية: من وسائط نقل واتصالات وخدمات المياه الصالحة للشرب والكهرباء وتصريف النفايات وتطور الجهاز التدريسي وحركة التعليم ونتائجه وكذلك البحث في شكل اقتصاد القرية كملكية الاراضي والزراعة وتربية الماشية.

موقع قرية عيمة :

عيمة قرية تقع في جنوب غرب الأردن وقد كانت تابعة لمحافظة الكرك (١) قبل أن تلحق بمحافظة الطفيلة التي تأسست عام ١٩٨٦. ومنذ القدم والقرية تعتمد في حياتها على مقوماتها الذاتية، بحيث بقيت محتفظة بطابع تقليدي إلى أن وصلتها سمات حركة تطور الأرياف التي قامت بها الحكومة الأردنية.

خارطة رقم (٢)



موقع قرية عيمة القديمة والجديدة

خارطة رقم (٣)



حالة العمران عام ١٩٧٩

خارطة رقم (٤)



توزع العشائر في عيمة ١٩٧٦

الموقع الجغرافي :

تقع عيمة على المنحدر الغربي لجبل "العليا" على بعد (١٢) كم[٢] إلى الشمال الغربي من مدينة الطفيلة، ضمن سلسلة الجبال الشمالية الجنوبية المحيطة من الجهة الشرقية بوادي عربة على ارتفاع ٨٦٠م[٢]. في مثل هذا الموقع الطبوغرافي من الصعوبة رؤية القرية أو الدخول إليها إلا بعد الدوران من حول الجبل، فهي في موقع حصين مشرف على وادي عيمة الذي بدوره يزود القرية بالمياه بواسطة أحد الينابيع الواقعة في أسفله (خارطة رقم ٢).

السكان والمساكن التقليدية : -

بلغت الكثافة السكانية في منطقة الطفيلة ١٦ نسمة لكل كم٢، بينما بلغت الكثافة السكانية على مستوى المملكة ٣١,٥ نسمة لكل كم هذا وأن نسبة ٥٣% من مجموع السكان في المنطقة، تقل اعمارهم عن ١٥ سنة. سكان عيمة هم في الأصل من البدو الرحل والبدو المستقرين [٤] الذين يعملون في الفلاحة وتربية الماشية. وقد كانوا هؤلاء تحت حماية بدو الحويطات سابقاً من تعديات الحملات التركية ومن غزو القبائل البدوية الأخرى.

وسكان عيمة جميعهم يدينون بالدين الاسلامي وهو سنيين موزعين على ست عشائر مقسمة إلى عدة عائلات تقطن في الحي القديم من القرية، ويرجعون إلى أصول مختلفة من البدو الرحل المستقرين [٤] خارطة ٣، ٤. أما تاريخ الاستيطان فهو غير معروف في عيمة على وجه الدقة، لكن من المؤكد أن جزءا من القرية كان موجوداً عام ١٨١٢م حسب ما ورد في وصف الرحالة السويسري (بيركهات) الذي مر بالمنطقة في تلك الفترة[٥].

وطوال القرن الماضي (التاسع عشر) حدث نوع من الاستيطان والاستقرار التدريجي وباسلوب الائتلاف والجوار العشائري حيناً والصراع القبلي والعشائري أحياناً أخرى، واستمرت عملية الاستقرار والتوسع العمراني في القرية حتى عام ١٩٧٨م وكان من عادة بعض العائلات البدوية الرحيل عن القرية إلى البراري المحيطة (للنجعة) مع مواشيهم لفترة تستمر ثلاث ارباع السنة، سعينا وراء الماء والكلاء.

وفي عام ١٩٤٠ عرفت القرية نوعاً من الهجرة السكانية الواسعة من عيمة إلى عمان العاصمة وتحديداً إلى جبل الجوفة للإقامة والاستقرار الدائم هناك، قدر حجم هذه الهجرة بحوالي ٧٥% من مجموع سكان القرية، حيث بلغ عدد المهاجرين ٦٠٠٠ ألاف نسمة. كانت هذه الهجرة في البداية تدريجية وقد حدثت لعدة أسباب منها لطبيعة الظروف المناخية وحدوث الجفاف في بعض المواسم الزراعية. ان معظم هؤلاء المهاجرين يعملون كسائقي سيارات اجرة في العاصمة أو عمال مياومة، ومنهم من لا يزال يملك سكناً في القرية يعود إليه في فترات الأعياد والعطل الرسمية.

جدول سكان القرية

السنة	عدد العائلات	ذكر	انثى	المجموع
١٩٧٩	١٨٠	٥٠٢	٥١٦	١٠١٨[٦]
١٩٨٥	٣٧٥	١٦١٦	١٣٠٨	٢٩٢٤
١٩٨٦	٤٢١	١٥٥٩	١٣٥٠	٢٩٠٩
١٩٨٧	٤٣١	١٧١١	١٣٩٠	٣١٠١
١٩٨٨	٤٤٥	١٧٩٠	١٤٦٥	٤٢٤٥[٧][٨]

وبالرجوع إلى الجدول نلاحظ أن القرية في زيادة سكانية مستمرة، وأن النمو الحاصل في المنطقة في تسارع مع تأسيس المحافظة عام ١٩٨٦ الشيء الذي سمح بايجاد عدد من الوظائف وبعض مصادر الدخل الشهري وبذلك قد وضع حد للهجرة من المنطقة.

لكن ما هي طبيعة التحضيرات التي تهيأت للمنطقة والتي على أثرها حدث هذا النمو، وهل هناك اجراءات اتخذت لتطوير المنطقة في المستقبل يمكن لها أن تستوعب الأيدي العاملة والمدربة في سوق العمل المحلي؟

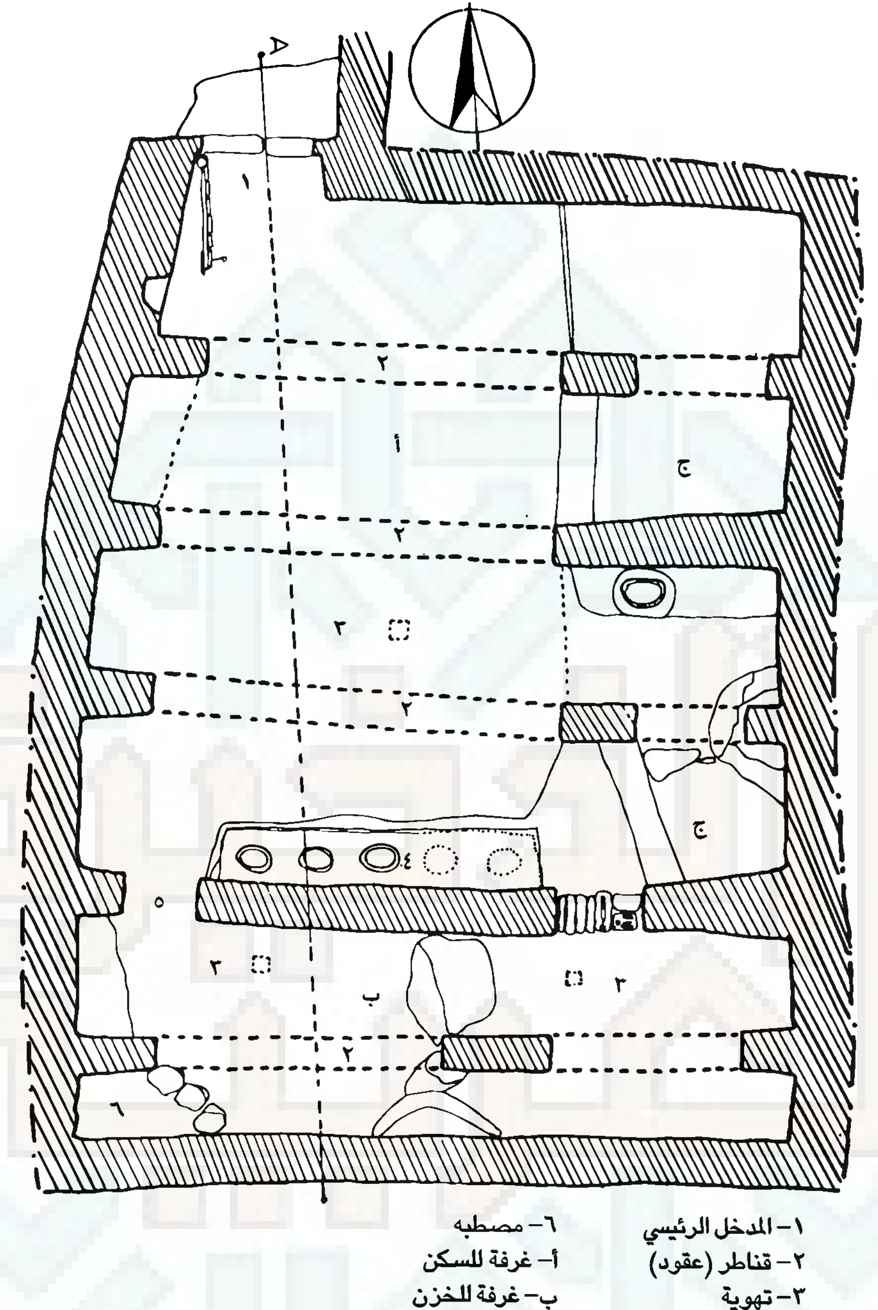
التطور المعماري في عيمة :

بنيت البيوت التقليدية بشكل يتلاءم وتقاليد السكان واسلوب معيشتهم من حيث مخطط البناء وتوزيع العناصر المعمارية فيه. وقد طرات تحولات على العمارة التقليدية نتيجة لحصيلة التغيرات التي دخلت على اسلوب معيشة السكان. ولذلك سنعمل على توضيح هذا الجانب.

منذ عام ١٩٧٢ وبسبب انشاء الاحياء الجديدة في الجهة الغربية من القرية اصبح التجمع المعماري للقرية مقسم إلى عيمة القديمة[٩]، وهي نسيج عمراني من البيوت التقليدية القديمة المتراصة، تتوزع على مساحة ٩,٣ هكتار، بينما يأخذ الامتداد العمراني الحديث شكل الانتشار والتبعثر[١٠]. خارطة رقم (٢).

أولا : عيمة القديمة :

– البيوت التقليدية : لقد اقتصر البناء في عيمة القديمة وحتى عام ١٩٧٠ على بيوت مبنية من الحجر القاسي "الدبش" غير المشذب، ويعلو البناء سقف مستوي. لقد



١- المدخل الرئيسي
٢- قناطر (عقود)
٣- تهوية
٤- أهراء لخزن الحبوب
٥- مدخل الغرفة الملحقه
٦- مصطبه
أ- غرفة للسكن
ب- غرفة للخزن
ج- حجرة مواشي

مخطط البيت التقليدي

استمر البناء والذي تقوم به عادة العائلة القاطنة فيه، وفق النمط التقليدي حتى العام ١٩٥٠، حيث يتكون من غرفة فسيحة للإقامة، وتخصيص حجرة أو حجرتين – وذلك حسب حجم ملكية العائلة – للتخزين وإيواء المواشي.

ويعيش في هذا النوع من المنازل عائلة مكونة من خمسة عشر إلى خمسة وعشرين فرداً تضمهم جميعاً غرفة واحدة وتتكون العائلة من ثلاثة أجيال في معظم الأحيان، تضاء الغرفة بواسطة مدخلها الوحيد، القناطر (العقود) الحاملة للسقف، تتوسط فضاءها الداخلي، ونلاحظ ان الغرف ذات الحجم الكبير تحتوي على اربع قناطر بينما الغرف الاقل حجما تحتوي على قنطرة أو قنطرتين (وهذا النوع هو الأكثر انتشاراً في البيوت) وظيفة هذه القناطر رفع السقف بينما الاجزاء الفارغة التي يتخللها تنفيذ على شكل اهراء ومخازن للحبوب، بعضها يستعمل كمصاطب للنوم ورفع الفراش وبعضها توضع فيه الرفوف والراويات التي توضع فيها الادوات المنزلية وخزن تموين العائلة اليومي كما ويجد في الزاوية القريبة من الباب حجرة تستعمل كمأوى للماشية(١١)، وهذا النمط من البيوت تخصصت به قرى المناطق الجبلية(١٢) (المخطط رقم ٥).

– مقدمة للأنماط المعمارية الجديدة :

على أثر بناء مشروعين ذو منفعة عامة، أولهما (المسجد الذي بني عام ١٩٤٠م)، وثانيهما (المدرسة التي بنيت عام ١٩٤٧م)، يكون قد ظهر نوع جديد ومتطور من النوع المعماري الذي يتميز بالاتساع والاضاءة الكافية بفضل تنفيذ عدد من النوافذ، حيث بلغ عددها في المسجد أربع عشرة نافذة واثنتي عشرة نافذة في المدرسة. وتتكون المدرسة من أربعة صفوف موزعة صفان على كل جانب هذا البناء يعتبر أول مثال للبناء المضاء وذو التهوية الجيدة. ويحتوي على عدة غرف (ثلاث مجتمعة). وهذه الغرف ذات مساحة أقل من مساحة غرف العمارة التقليدية. هذا النوع من التنظيم الداخلي للفضاء عمل به في العمارة التقليدية في القرية القديمة والذي سيتم تطويره في عيمة الجديدة.

– سمات وتطور البيوت الجديدة:

بدأ تطوير هذا النمط الجديد من البيوت في مطلع الخمسينات حيث البيوت الصغيرة ذات الإضاءة الجيدة التي كانت تحتوي جدرانها على ثغرة على كل شكل قوس مساحتها حوالي المتر ونصف المتر استخدمت كمصطبة. واستمر ادخال التعليمات في البناء حيث فتحت النوافذ الذي بلغ عددها من نافذتين إلى أربع نوافذ توزعت في واجهة البناء والجدران الجانبية ثم أخذ عدد الغرف بالازدياد وذلك حسب حاجة العائلة. وأصبح لكل غرفة وظيفة محددة فبعضها استخدم للاستقبال والنوم وأخرى كمطبخ وقد واكب هذا التطور في نمط البناء ظهور أشكال جديدة من الأثاث كالأسرة المعدنية والخزائن ومدفأة الكاز.... الخ.

ثانياً: عيمة الجديدة (الوحدات):

كما ذكرنا سابقاً تعتبر أبنية القرية التقليدية الأحدث عهداً تلك التي تقع على أطراف البيوت التقليدية القديمة، وتعتبر كمقدمة لبناء حديث(١٣).

ومع انتهاء الحكومة من عمليات فرز الأراضي عام ١٩٧٢م بدأ ظهور البناء الحديث والمعاصر منذ ذلك التاريخ، وقد بدأ اعتماد هذا النمط من العمارة في الطرف الجنوبي الغربي من القرية حيث استخدمت مادتي الاسمنت والحديد في البناء.

وتحتوي الأبنية الجديدة هذه على غرفتين أو ثلاثة تحدد وظيفة كل غرفة مسبقاً، وقد أصبحت الغرف أصغر جحماً ومفتوحة على بعضها بعضاً، وتطل الغرف على باحتين محيطتين بالبناء ومغلقتين على الخارج، ولأول مرة نلاحظ وجود المرافق الصحية داخل الباحة الرئيسية للبناء، وتفتح الأبواب والنوافذ التي زاد عددها على جنبات البناء، وتحيط بها الإطارات المعدنية والمواد الحديدية.

هذا النوع أخذ بالتطور شيئاً فشيئاً، فالأبنية التي بنيت بعد عام ١٩٧٢م حيث أصبحت المشاريع المعمارية تنفذ بالأسلوب المتأثر بالعمارة الغربية.

وقد بنيت بعض البيوت من طابق واحد بشكل تصف فيه الغرف جنباً إلى جنب، وتخصص غرفة أو اثنتان للاستقبال، وتستعمل احدى الغرف الأخرى كمطبخ، ويمكن إضافة غرفة أخرى للبناء حسب حاجة العائلة، ويقوم على تسوية أرضية نفذت على شكل سرداب تستخدم لايواء المواشي وخزن الحاصلات الزراعية. بعض الأبنية يتكون من طابقين استخدم العلوي للسكن بينما استخدم الطابق السفلي للاستعمالات اليومية، حيث تحضر فيه المواد التموينية والغسيل...الخ، كما تحفظ فيه الأدوات التقليدية التي تستخدم وقت الحاجة كأدوات الزراعة التقليدية وأدوات حرفة النسيج وكل ما هو خارج الاستعمال اليومي المباشر.

يستخدم سطح المنزل للجلوس عليه في الصيف كما تنشر عليه أيضاً مجففات التين (القطيّن) والعنب (الزبيب) ليتم تخزينها لتستخدم للغذاء فيما بعد، وتعتبر عملية رفع البناء شأن عائلي، حيث يخص هذا النمط من البيوت بشكل أساسي العائلة النووية [الأب رب الأسرة والزوجة والأولاد] وأحياناً تضم للعائلة الجد والجدة المسنين المقيمان مع أولادهم وعائلاتهم وقد قل عدد الأفراد الذين يعيشون في بيت واحد في الأبنية الحديثة. وفي هذه الأبنية برزت مكانة المرأة وأصبح بإمكانها الاهتمام بحاجاتها الشخصية في غرفة خاصة بها غير تلك الغرف المخصصة للاستقبال بعكس ما كان عليه الوضع سابقاً إذ كان هناك غرفة واحدة تجري فيها جميع النشاطات اليومية وأصبح بامكان النساء أن يستقبلن بعضهن بعضاً في البيت دون أن يسبب ذلك أي احراج للرجال. وقد خصصت غرف الطابق العلوي للأغراض اليومية للعائلة، بينما صممت تسويات البناء لإيواء المواشي خصوصاً في فصل الشتاء، أما في الصيف فإن المواشي توضع في زرائب محاطة بالحجارة (الدبش).

ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد مواد بناء تلائم الشروط المناخية والعمرانية أكثر من تلك المواد التي نفذت بها العمارة التقليدية القديمة، ومع ذلك فقد انتشرت العمارة الحديثة المبنية من الأسمنت والحديد، حيث أن هذه المواد كافية لتلبية كافة احتياجات العمارة الحديثة من مرافق وإضاءة وتهوية أفضل.

وبفضل هذه المواد أصبح السكن صحياً أكثر، وذلك بسبب استخدام مواد بناء حديثة، سهلة التنظيف. كما نفذ المطبخ في جزء خاص به، والمواشي لم تعد تشارك البشر في حياتهم اليومية. ونتيجة لزيادة عدد الغرف أصبح عدد العائلات التي تسكن المنزل أقل، وأصبح أيضاً بالامكان الفصل بين الجنسين أيضاً، هذا الفصل بدأ في المسجد أولاً ومن ثم في البيوت.

بلدية عيمة:

تأسست بلدية عمية عام ١٩٧٣م وقد باشرت بتنفيذ سلسلة من الخدمات التي تحتاجها القرية مثل التوسع في التعليم وإنشاء التجهيزات المدرسية وتوفيرالمياه الصالحة للشرب وتزويد القرية بالكهرباء وجمع القمامة وتصريف النفايات وتحسين شبكة الطرق والمواصلات.

طرق النقل ووسائل الاتصالات:

في مطلع هذا القرن كان تجار عيمة يشترون حاجاتهم من أسواق مدينة الطفيلة، وكانوا يأتون بالأدوات والأقمشة من أسواق الضفة الغرفية، إذ أنهم كانوا يذهبون إلى هناك على شكل جماعات عبر الطرق الجبلية ومسالك وادي عربة، وكانوا يستخدمون البغال والحمير كوسيلة لنقل بضائعهم عبر هذه الطرق الجبلية الوعرة، وكانت العشائر البدوية في وادي عربة تجلب البضائع والمواد من أسواق القدس والمدن الأخرى عبر هذه الطرق.

وبعد إنشاء خط السكة الحديدية الحجازية في المدة ما بين ١٩٠٠-١٩٠٨م وعلى امتداد المناطق الشرقية للبلاد، أصبح بإمكان تجار المنطقة التوجه شمالاً إلى سوريا، حيث أسواق دمشق وحلب، وأصبح بإمكان الحجاج السفر إلى مكة المكرمة عبر هذا الخط، إلا أن سكان عيمة لم يستغلوا هذه الوسيلة بشكل جيد كما يبدو.

تقع عيمة على طريق سالك في مقدمة الطفيلة على مفترق شعاب الطريق الملكي القديم الذي كان يستخدم في الحقب الرومانية، وهو أحد أهم الطرق القديمة الممتدة من أقصى شمال سورية عبر الأردن حتى أقصى الجنوب.

وفي عام ١٩٧٠م شق طريق معبد يصل القرية بعرض ثلاث أمتار وتم توسيعه عام ١٩٨٢م بعرض ستة أمتار، ويستمر هذا الطريق في الامتداد إلى ما بعد عيمة حتى يبلغ تفرعات طرق رحاب وضباعة والينابيع الساخنة في حمامات عفرا التي جرت فيها عمليات

تحسين لتطوير السياحة في المنطقة. قرية عيمة قريبة من الطفيلة، وتقع على طريق تسلكة المركبات من كل الأنواع. وبالرجوع إلى احصائيات كل من دائرة الاحصاءات العامة ووزارة التخطيط، ووزارة الزراعة تبين أنه كان يوجد فيها عام ١٩٨٤م (اثنا عشر) سيارة "بيك أب"(١٤)، ويعمل بالقرية ثلاثة باصات صغيرة (ميني باص ذات العشرين مقعداً، تعمل على طريق عيمة – الطفيلة من الشروق وحتى مغيب الشمس. ففي الفترة الصباحية تنطلق سيارات الأجرة والباصات الصغيرة من الطفيلة إلى معان والعقبة وعمان، وقد أصبح الاتصال الخارجي ممكناً ويسيراً في معظم القرى. تبلغ الأجرة بين عيمة والطفيلة (١٠٠) مائة فلس (١٥) والأجرة من الطفيلة إلى عمان (١) دينار في الباص الصغير، ودينار ونصف في سيارة الأجرة، ومع هذا التطوير لوسائل النقل وضع حد لحياة العزلة التي عاشتها القرى خلال فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن.

وسائل الاتصالات الأخرى

توجد في عيمة خدمة البريد والبرق والهاتف منذ عام ١٩٦٣م، حيث ربطت القرية مع الطفيلة بخط هاتف يدوي، ثم في عام ١٩٧١م تأسس مكتب البريد الذي يقع جنوب غرب القرية، ويحتوي على مقسم الهاتف (١٦). بلغ عدد المشتركين فيه (٣٤) مشتركاً حتى عام ١٩٨٥م. وبسبب انتشار عدد من أهالي القرية في كل من عمان والزرقاء والخارج ازداد عدد المشتركين، كما يوجد صندوق بريد في المكتب تشترك فيه الدوائر الحكومية فقط، ويعمل فيه ثلاثة موظفين يعرفون جميع سكان القرية، وبهذا يسهل عليهم توزيع الرسائل إلى أصحابها مباشرة.

دخل المذياع إلى كل بيت، ومعظم سكان القرية لديهم أجهزة تلفاز، وهم يستمعون إلى أخبار العالم باهتمام سواء منها ما يحدث في المملكة أو في الأراضي المحتلة، وهناك اهتمام خاص بخطابات جلالة الملك.

أما بالنسبة للصحف المحلية، فهي لا تباع في القرية وإنما يؤتى بها من مدينة الطفيلة عن طريق الذين يعملون هناك.

– خدمات المياه:

تقع مجموعة المنازل في عيمة القديمة بالقرب من عين الماء حيث كانت مهمة تزويد البيوت بالمياه من مهمات النساء اللواتي كن ينقلنها على رؤوسهن بواسطة القرب والتنكات الصغيرة أو يتم نقلها على ظهور الحمير من العين وحتى البيوت، وقد كانت لحظة اللقاء على العين من الفرص المحببة لدى النساء، حيث كن يتبادلن أطراف الحديث ويتناقلن أخبار وطرائف القرية، أما اليوم فيتم تزويد القرية بالمياه النقية من نهر خرير القرية. فقد قامت سلطة المياه بمد شبكة المياه بمساعدة ومشاركة الأهالي وصلت بعض التمديدات إلى البيوت القديمة التي ما زالت مأهولة بالسكان.

بلغ سعر استهلاك المياه حسب الكمية المستهلكة كالتالي:-

من ١-٥ م٣ ثمانية قروش.

من ٥- ١٥ م٣ ثلاثة عشر قرشاً.

من ١٥ – ٢٥ م٣ اثنين وعشرين قرشاً.

مثال: عائلة مكونة من خمسة أشخاص وتعيش في الجزء القديم من القرية، تدفع استهلاكاً للمياه، ما قيمة (٤٨٠) فلساً كل شهر.

- الكهرباء:

كان من عادة سكان الريف الاستيقاظ في الصباح الباكر مع شروق الشمس والخلود إلى النوم بعد العشاء بقليل، وكانت وسيلة الاضاءة المستعملة حينئذ هي قنديل الزيت، ثم استعمل قنديل الكاز "لوكس" ذو الاضاءة الكافية للقيام بالنشاطات الليلية.

والآن توجد في القرية خدمة الكهرباء وكل عائلة تستفيد من هذه الخدمة عليها أن تدفع مبلغ ٢٥ ديناراً بدل رسوم اشتراك وتمديدات. هذا وقد بلغ سعر الكيلواط /الواحد للمستهلك خمسة قروش، ويبلغ استهلاك عائلة متوسطة الحجم تملك ثلاجة تستهلك أكثر من ثلاثين كيلواط/الشهر، وتبلغ قيمة الفاتورة المستحقة أكثر من ٢,٣٠٠ دينار تدفع في مدينة الطفيلة.

- جمع النفايات:

في الماضي كانت تلقى النفايات بالقرب من البيوت أو في أطلال البيوت القديمة والخرب القديمة التي ترعى فيها الماعز وترتع فيها الكلاب، ومع ظهور نفايات المواد المصنعة مثل أكياس البلاستيك والعلب المعدنية الفارغة، أصبح من الضروري معالجة هذه المشكلة البيئية عن طريق جمع النفايات. ويتم ذلك مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع بواسطة سيارة شحن تحضر خصيصاً من الطفيلة.

وقد عرفت قرية عيمة نهضة عمرانية وزيادة ملحوظة في عدد السكان واكبهما تحسين في شروط الحياة الذي حصل بفضل الجهود والأعمال التقنية منذ خمس سنوات بالتحديد، حيث بدأت تظهر المنشآت ومؤسسات الخدمات العامة التي أخرجت القرية من عزلتها وساهمت في النمو والتوسع العمراني.

- مؤسسات الخدمات العامة والخاصة:

بفضل جهود أجهزة ومؤسساتها حدثت تغيرات في كافة مناطق الدولة على الرغم من أن هذه التغيرات حدثت في وقت متأخر وبشكل نسبي وبالتدريج، إذ كانت بعض المؤسسات

الخاصة موجودة في القرية مثل مطاحن الحبوب، ومعاصر الزيتون.

- السلطة السياسية:

دون التطرق أو التركيز على النظام العشائري في الحكم، وبناءً على ما تجمع لدينا من المعطيات نلاحظ أن كل عشيرة على رأسها شيخ هو بمثابة رئيس لها. والشيخ ينظر في القضايا المهمة المتعلقة بحياة العشيرة ويتخذ حيالها القرارات المناسبة، مثل قرار العزم على الرحيل أو القيام "بالنجعة".

يساعد في إدارة شؤون العشيرة عدد من الأعضاء من وجهاء العائلات هم بمثابة مجلس عشائري إذ أنهم يجتمعون بشكل دوري في نهاية كل أسبوع للنظر في القضايا والفصل بين الخصوم، وأحياناً كان يرسل بالمذنبون إلى محاكم الطفيلة للنظر في قضاياهم.

في حالة قيام أي نزاع عشائري يجتمع شيوخ العشائر المعنية للنظر في الأمر وحل النزاع بأخذ القرارات المناسبة.

آخر الشيوخ المعتمدين في عمية كما يلي:

عشيرة السعود	حمود علي
	ناصر طحيب
عشيرة عيال عواد	عبدالمطلب
	عبدالرحيم، مبارك طاهر سليم [١٧]
عشيرة الربيحات	نمر حميد
عشيرة الرعود	عبدالرحمن
عشيرة الخوالدة	عبدالله
عشيرة الحراسيس	مهنا جريد

في عام ١٩٧٣م أسست السلطة المركزية أول بلدية في القرية، وعينت حسان المومني رئيساً لها، وقد استخدمت البلدية بناء المدرسة القديمة مقراً مؤقتاً لها، وفي عام ١٩٧٧م انتخب السكان الشيخ عبدالرحيم عواد رئيساً للبلدية لمدة أربع سنوات، فاز من بعده بالمنصب المرشح "أبو علي السعود" عام ١٩٨١م، وبعد انتهاء فترة رئاسته عام ١٩٨٥م لم يتقدم ثانية بسبب بلوغه سن ٦٥ عاماً، إذ تولى المنصب من بعده شوكت ربيحات البالغ من العمر ثلاث وثلاثين عاماً.

من بين هؤلاء الرؤساء الثلاثة اثنان ينتميان إلى عشيرتين مهمتين محليتين الشيء الذي ساعد على تسهيل مهمة البلدية وأفضى نوعاً من التآلف وتقاسم السلطة بين العشائر، يبدون رغبة في العمل لتطوير المنطقة كاملة أصبح رئيس البلدية منذ عام ١٩٨٦م من المقربين للسلطة المركزية والمتفاهمين مع محافظة الطفيلة.

- مكتب الارشاد الزراعي:

تأسس المركز عام ١٩٦٣م بهدف إرشاد المزارعين، والمركز ينفذ توجيهات الحكومة التي تتعلق بنوعية المواد الزراعية المقرر انتاجها وفق توزيعها على المناطق تفادياً لزيادة الانتاج في محصول معين على حساب المحاصيل الأخرى، كما يقدم مركز الإرشادات الزراعية لتحسين العائدات وضمان جودة الانتاج. هذا وقد عمل في عيمة عدد من العمال الزراعيين المصريين.

- المركز الصحي:

تأسس المركز الصحي عام ١٩٦٣م، ويقع في الطرف الشرقي من القرية. لقد أقيم هذا المركز بدعم من المساعدات الأميركية، وقد كان مهمته الأساسية تقديم خدمات المعالجة والعناية الصحية بالمواليد الجدد ومراقبة نموهم وتقديم الإرشادات الخاصة بتربية الأطفال للأمهات.

يشرف على المركز طبيب يأتي من مدينة عمان، ويتم استبداله كل شهرين. وفي عام ١٩٨٥م أصبح يشرف على المركز طبيب يأتي من الطفيلة وفق برنامج محدد. ثم في عام ١٩٨٦ عاد طبيب المركز من عمان للإقامة في القرية وأصبح يشرف على المركز الصحي في قرية رحاب القريبة من عيمة يومي السبت والثلاثاء. وفي الحالات الطارئة يراجع الطبيب في منزله أو ترسل الحالة إلى مستشفى الطفيلة.

- المراكز الدينية: المساجد

سابقاً كان الشكان يصلون في بيوتهم حتى تم بناء المسجد القديم عام ١٩٤٠م، إذ لم يكن هناك بناء مخصص لصلاة الجماعة يوم الجمعة. وقد بني المسجد بتمويل من سكان القرية وبسواعدهم وابتداء من هذا التاريخ ١٩٤٠م – بدأ الرجال يواظبون على الحضور إلى المسجد الواقع في أعلى الهضبة من الجهة الجنوبية ويطل على وادي عيمة.

يحتوي المسجد على جناح خاص بالنساء يقع في الجانب الأيمن، ومحاط بالستائر. النساء المتقدمات في السن هن فقط اللواتي يؤدين الصلاة في المسجد وهن آخر من يخرج منه.

كانت تتم إضاءة المسجد بواسطة مصباح الكاز. وأرضيته مفروشة بالبسط التي صنعت على يد أهالي القرية، ويحتوي المسجد كذلك على حوض ماء للوضوء إلاّ أن معظم المصلون

يأتون من بيوتهم متوضئين. في السابق الاغتسال كان يتم في عين ماء القرية. هذا المسجد هجر عام ١٩٨٧ أي في نفس العام الذي غادرت فيه البلدية لمبنى المدرسة القديمة في القري القديمة إلى القرية الحديثة. هذا الانتقال النهائي وضع حداً نهائياً للنشاط السكاني في القرية القديمة، وفي عام ١٩٧٨ بني مسجد جديد بجوار مبنى البلدية الجديد ثم بني مسجد ثان في حي الوحدات بتمويل من الدولة وتبرعات الأهالي. ولم تعد النساء على اختلاف أعمارهن يصلين في المسجد بل يصلين في البيوت. ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة التزم السكان بتأدية الفروض الدينية والرغبة في أداء فريضة الحج. وفي عام ١٩٨١ غادر القرية سبعة عشر حجاً لأداء الفريضة مع بعثة الحج الأردنية.

وقد بلغت تكاليف هذه الرحلة ثمان وتسعين دينار للحاج الواحد، لكن في عام ١٩٨٦م، انخفض هذا المبلغ إلى ثلاثين ديناراً.

في مطلع الثمانينات كان هناك حوالي عشرين حاج من قرية عيمة يؤدون فريضة الحج، ذكر بعضهم أنه قد أدى العمرة أربع مرات، أما في السنوات الأخيرة فقد أصبح عدد الحجاج أقل بكثير من السابق على الرغم من الاهتمام المتزايد بالقيام بالفرائض الدينية. تعتبر سنوات الثمانيات كما هو معروف فترة التطور العمراني في حي الوحدات الشيء الذي يفسر قلة المغادرين للحج إذ أصبح تحسين مستوى المعيشة يأخذ باهتمام الجميع والرغبة في الحصول على بيت أو سيارة أو تلفزيون.

- المحلات التجارية:

تتوزع المحلات التجارية على طرفي الشارع الرئيسي الذي يمر عبر القرية القديمة من الشرق إلى الغرب، ويقع في نفس الشارع المسجد والمدرسة ومكتب البريد. كان هناك عشرون محلاً في عيمة قبل خمس وعشرين عاماً لبيع كافة أصناف الخضار والفواكه والبقالية واللحوم ومحلات أخرى لبيع الملابس والأقمشة والأدوية والأواني والنحاسيات.

مع ظهور الأبنية العامة الحديثة على أطراف المجموعة العمرانية القديمة والتوسع العمراني في حي الوحدات عام ١٩٧٢ هاجر التجار من السوق القديم باتجاه الأحياء الجديدة وقد أغلق آخر محل في القرية القديمة عام ١٩٧٨. لقد افتتحت المحلات ومراكز البيع في القرية الحديثة بشكل متفرق فلا يجمعها سوق واحد، كما اعتاد السكان في هذه الأيام على شراء حاجياتهم من أسواق الطفيلة خصوصاً الكميات الكبيرة المتنوعة وبأسعار مخفضة وذلك لسهولة المواصلات ورخصها. وبفضل تحسن المواصلات أخذ السكان بالتوجه إلى المدن الأخرى لشراء حاجياتهم الضرورية. ومن الملاحظ أيضاً ظهور محلات جديدة مثل محلين لبيع لحوم الدواجن الأرخص ثمناً من لحم الضأن بالنسبة للسكان. إلا أن الخراف تذبح بكثرة في القرية في عيد الأضحى[١٨]. في الوقت الحاضر تعرض في القرية البضائع الضرورية

فقط أما البضائع الكمالية فيستغنى عنها.

- بعض المؤسسات الخاصة ذات النفع العام:

مثل الطاحونة التي كانت تقع في أطراف القرية ثم انتقلت إلى الطرف الجنـــوبي. يملكهـــا أحد سكان القرية وتدار بواسطة جهاز آلي جديد، يطحن القمح الذي يخصص لمؤنة العائلـــة. أما الكميات الكبيرة فيتم طحنها في مطاحن الطفيلة.

معاصر الزيتون:

يوجد في عيمة خمس معاصر زيتون جميعها تعمل وكل عشيرة تملك معـــصرة خاصـــة بها، لكن في موسم عصر الزيتون يمكن استعمال المعاصر الأخرى لأن محصول الزيتـــون لا يحتمل التخزين دون عصر، أما اليوم ومنذ خمسة عشر عاماً معظم سكان القرية يـــستخدمون معاصر الطفيلة الآلية.

- التجهيز المدرسي وتطور التعليم:

سبق وأن ذكرنا أن أول مدرسة تأسست في عيمة عـــام ١٩٤٧ بفـــضل سياســـة التعلـــيم الالزامي العام.

كيف كان نظام التعليم قبل سياسة التعليم الالزامي في عيمة؟

نبذة تاريخية

لم يكن التعليم في شرق الأردن في القرن التاسع عشر – أي عهـــد الـــسلطة العثمانيـــة- منتشراً في الأرياف، ومع بداية توطيد السلطة الهاشمية اتخذت عدة اجراءات لتطوير التعلـــيم منذ مطلع هذا القرن.

<u>التشريعات العثمانية حيال التعليم في القرن التاسع عشر:</u>

انشأت السلطة العثمانية المؤسسات التعليمية والمدارس بهدف مواجهة التوسع في استعمال اللغة العربية في الدوائر الرسمية ولتعليم اللغة التركية. ثم تم طرح القـــانون المـــنظم للتعلـــيم العام[١٩] حيث قسمت بموجبه المدارس إلى المراحل التعليمية التالية: مرحلـــة أساســـية أولـــى (ابتدائية مدة الدراسة فيها أربع سنوات[٢٠]، مرحلة أولية من مـــستوى ثـــان (رشـــدية) مـــدة الدراسة فيها سنتان[٢١]، مرحلة ثانوية تحضيرية (إعدادية) مدتها سنتان[٢٢]، وأخيراً المرحلـــة النهائية (الثانوية العامة).

بعد الانقلاب التركي في عام ١٩٠٨م وضع مشروع نظام جديد حاولت السلطة العثمانيـــة تطبيقه ابتداء من عام ١٩١٣م، إلا أن العمل بموجبه لم يتحقق في مناطق شرق الأردن، فقـــط مدارس تعليم القرآن (الكتاب) بقيت محتفظة بأهميتها على الرغم من تدني مـــستواها، وذلـــك حتى بداية الانتداب البريطاني.

في مطلع هذا القرن لم يكن في شرق الأردن كليات لذا كان على طـــلاب هـــذه المرحلـــة

الذهاب للدراسة في كليات الضفة الغربية [٢٣]، وكان على الأهالي أن ترسل أبناءها مع رجال مسلحين[٢٤] إذ ان الطريق لم يكن آمناً. ومن هنا يظهر لنا عدم التوازن بين فلسطين وشرق الأردن في الناحية التعليمية.

الاجراءات التعليمية التي اتخذتها السلطة المركزية في مطلع هذاالقرن:

منذ انشاء إمارة شرق الأردن قامت السلطة بحملة توعية تدعو فيها جميع السكان لإرسال أبنائهم إلى المدارس. مع العلم أن آباء هؤلاء التلاميذ من الفلاحين الفقراء[٢٥] قد وجدوا صعوبة بالغة في الاستغناء عن خدمات أبنائهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٩-١٢ سنة، حيث كان عدد التلاميذ في المراحل التعليمية الأولى أكثر منه في المراحل المتقدمة.

معظم الدراسون كانوا يأتون من سوريا وفلسطين وبانتهاء حرب (٤٨) بدأت الحركة التعليمية في النمو فانتشرت المدارس الحكومية في المدن والقرى النائية وحتى في مضارب البدو.

بموجب دستور ١٩٥٢ أخذت الدولة على عاتقها بأن تكفل حق التعليم والعمل للجميع وبقدر الامكان (المادة ٥). وقد أقرت المادة (٢٠) التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني لكل الأردنيين في المدارس الحكومية. وفي عام ١٩٦٣ بدأت بتطبيق التعليم الإلزامي المجاني في مراحلة الدراسية الثلاث الأولى – في عام ١٩٦٦- أصبحت الدراسة في فترة التسع سنوات الأولى أي المرحلة الابتدائية والاعدادية إلزامية والدراسة في المرحلة الثانوية مؤمنة للذين اجتازوا الشهادة الإعدادية بنجاح[٢٦].

بعد ذلك تطور نظام التعليم بحيث أصبح ملبياً للحاجات التعليمية.

التعليم خارج إطار المدارس النظامية:

فيما يتعلق بتعليم الكبار لكلا الجنسين فقد أصبح منتشراً في الريف الأردني على يد معلمين كانت تشرف عليهم دائرة الارشاد التابعة لوزارة الزراعة التي تأسست عام ١٩٥٤م، وابتداء من عام ١٩٦١ بدأت مجالس التطور المحلي تشرف على عملية تعليم الكبار. ثم شاركت مدارس القوات المسلحة على مكافحة الأمية. وضعت الأنظمة التعليمية ابتداء من عام ١٩٦٧.

من العام الدراسي ١٩٥٢/٥١ إلى العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤ ارتفع عدد الطلاب في المدارس الحكومية كالتالي: في المراحل الابتدائية بلغت نسبة الزيادة ٨١,٦% للذكور، و ٣٦٢,٤% للإناث أي بزيادة مقدارها ٢٢٩,٧%، في المرحلة الإعدادية بلغت نسبة الزيادة ٥٨٨,٥ للذكور و ٩٩١,٩% للإناث أي بزيادة مقدارها ٦٦٧,٤% للفئتين[٢٧].

الواقع التعليمي والمدرسي وموقع عيمة في التطور الحاصل:

كان التعليم ولأجيال عديدة، غير موجود في عيمة، وقد ذكر لنا المدرس موسى ربيحات

الذي ينظم دروساً خصوصية إضافية للطلاب أنه "كان لديه عدد قليل من الطلاب في البداية إذ أن العائلات كانت تجد صعوبة في التنازل عن أيدي عاملة هم بحاجة إليها، بالإضافة إلى دفع مبالغ إضافية للتعليم الخصوصي، مع هذا يوجد بعض الذكور يدرسون دراسة خاصة دون الإناث.

أتبع أسلوب التعليم المرحلي التدريجي منذ عام ١٩٤٠، حيث يعلم القرآن والكتابة، كان يقوم بالتدريس في القرية الشيخ محمد جلال القطب القادم من فلسطين كمعلم وإمام في المسجد. وقد وجد عدد قليل من الفتيات درسن بهذه الطريقة. يعود تاريخ بناء أول مدرسة حكومية في القرية إلى عام ١٩٤٧ وذلك نتيجة سياسة التعليم الجديدة في إمارة شرق الأردن (١٩٤٦)[٢٨].

تقع هذه المدرسة في الطرف الشمالي الشرقي لمجموعة الأبنية المشرفة على طرف الوادي. والمدرسون كانوا يأتون من الطفيلة، واحتوت المدرسة على أربع غرف صف للذكور، أما الإناث فقد انتظمت الدراسة بهن عام ١٩٥٩. واستمرت الدراسة في المدرسة عام ١٩٦٦ حيث تم بناء مدرسة جديدة في هذا العام في الطرف الجنوبي للقرية، انتقل إليها الطلبة الذكور، وفي عام ١٩٧٣ [٢٩] تأسست مدرسة أخرى للبنات بفضل جهود البلدية الناشئة تقع أيضاً في الطرف الجنوبي للقرية.

أما اليوم يوجد في عيمة مدرسة شاملة للبنات[٣٠] مع كامل هيئتها التدريسية ومدرستان للبنين[٣١] الأولى أساسية والثانية ثانوية[٣٢].

في عام ١٩٦٥/٥٤[٣٣] اكتملت في مدارس القرية مراحل التعليم الإلزامي تسع سنوات (الابتدائية والإعدادية) وفي العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ اكتملت جميع المراحل التعليمية.

نلاحظ أن النمو المستمر في التعليم منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٨٩ واكب نمو وتطور القرية.

جدول يظهر قيمة الرسوم المدرسية في المدارس الحكومية

مدرسة الحضانة	ديناران في السنة
المدرسة الأساسية	ثلاثة دنانير في السنة، الكتب مجانية
المدرسة الإعدادية	أربعة دنانير في السنة، الكتب مجانية
المدرسة الثانوية	ستة دنانير في السنة، أثمان الكتب مدفوعة

جميع طلاب القرية يدرسون فيها دون الحاجة للانتقال إلى مناطق أخرى باستثناء بعض الطلاب الذين يؤدون امتحان الشهادة الثانوية – التوجيهي– حيث يتوجهون إلى الطفيلة، وتبلغ قيمة الرسوم المطلوبة منهم عشرة دنانير بالإضافة إلى أجرة المواصلات التي تبلغ قميتها

سبعة دنانير سنوياً، وهناك الكثير من العائلات الفقيرة التي لديها عدد من الأطفال ممن هم في سن التعليم الإلزامي، ثلاث عائلات منهم على الأقل تتلقى المساعدة لدفع رسوم التسجيل.

الهيئة التدريسية في مدارس القرية

تشرف على مدرسة البنات مديرة مؤهلها العلمي ليسانس تاريخ من الجامعة الأردنية تدير خمسة عشر معلمة ومشرفة مكتبة ومرشدة اجتماعية وعاملتا تنظيف وحارس.

أما مدرسة البنين الأساسية فتتكون هيئتها من مدير وثلاثة معلمين ومشرف مكتبة وعاملي نظافة وحارس.

وتتكون هيئة المدرسة الإعدادية من مدير وستة معلمين، ويشرف على هذه المدرسة الثانوية مدير يحمل مؤهل الدبلوم (B.A.) باللغة العربية من جامعة بيروت، بالإضافة إلى ستة معلمين تدرس فيها المواد التالية: اللغة العربية والرياضيات والتاريخ والجغرافية والاجتماعيات والتربية البدنية واللغة الانجليزية والفن والرياضة وبعض المواد التكميلية الأخرى من أشغال يدوية وموسيقى وغناء... الخ.

ومعظم المعليمن حاصلين على دبلوم كليات مجتمع باستثناء معلم اللغة العربية والتربية الدينية حيث يحملان مؤهلاً جامعياً (B.A.) من الجامعة الأردنية. وجميع العاملين في المدرسة من سكان القرية ما عدا ثلاثة منهم حيث تؤمن لهم وزارة التربية والتعليم السكن بالقرب من القرية أو بالطفيلة.

التعليم المكمل:

تعقد في القرية دورات منتظمة من بعد ظهر كل يوم، هذه الدورات خاصة بالنساء. ففي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ عقدت دورات في القرية سجلت فيها خمس عشرة امرأة انتظم منهن تسع حتى نهاية العام. وفي القرية مدرسة حضانة للأطفال تأسست عام ١٩٨٦ من سن ٤-٥ سنوات تضم حوالي ثلاثين طفلاً وطفلة[٣٤].

في عام ١٩٥٢ أصبحت المدارس من الناحية النظرية الزامية لكن عملية الانتظام في الدراسة لم تكن واردة لدى بعض الأطفال[٣٥] من أبناء العائلات التي كانت ترحل للنجعة لمدة تسعة أشهر مع ماشيتهم، ولكن هذه العادة انتهت مع مطلع عام ١٩٧٨، كما أن بعض الأطفال لم يتسن لهم الانتظام بالدراسة لقلة مصادر الدخل المتوفرة لديهم، وهناك بعض الفتيات ممن لم ينتظمن بالدراسة بسبب مساعدة العائلة في تدبير شؤون المنزل.

ومن هنا نرى أنه لم تكن هناك رقابة شديدة لغرض التعليم على الجميع، أما بخصوص الفتيات فإن أغلبهن يدرسن فقط لمرحلة معينة كافية لمعرفة الكتابة والقراءة وذلك حسب رغبة العائلة[٣٦].

وبهذا تكون قرية عيمة قد شاركت بشكل فعّال ومبكّر في خطة تطور التعليم التي قامت بأحيائها الإجراءات الحكومية. مثلاً فيما يخص فترة التعليم الإلزامي (تسع سنوات) أصبحت إلزامية منذ عام ١٩٦٤ واكتملت في القرية جميع مراحل التعليم الإلزامي للتسع سنوات في العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥. في حين طبقت في مختلف مدارس المملكة في العام الدراسي ١٩٦٦/١٩٦٧.

بفضل هذا التوسع في مجال التعليم يوجد حالياً من عيمة طالبان في الدراسات العليا للحصول على درجة الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية[٣٧]. كما يوجد عضو هيئة تدريس في الجامعة الأردنية من القرية [٣٨] وأحد أبناء القرية حاصل على درجة الدكتوراه في الجيومتريك وهناك عشرة من حاملي شهادة البكالوريوس وثلاثة يتابعون درساتهم في الجامعات الروسية وواحد في بولونيا.

وكذلك يوجد خمس معلمين يعملون في سلك التدريس في كل من المملكة العربية السعودية وعمان وقطر، إلى جانب الذين يعملون في عيمة والطفيلة[٣٩].

أما بالنسبة للفتيات، فإن خمسة قد حصلن على شهادة دبلوم كليات المجتمع ويعملن في سلك التدريس.

نتائج التعليم الإلزامي على طبيعة الحياة اليومية التقليدية:

للتعليم الإلزامي أثر على نواحي من حياة القرية، بذهاب الأبناء الذكور إلى المدرسة، طرح ذلك مشكلة رعاية قطعان الماشية إذ أن ما تملكه العشيرة من المواشي يعد بمثابة رأس مال إضافي لها. وبالتدريج تخلى السكان عن هذه الحرفة بسبب توجههم إلى التعليم فاقتصرت حرفة الرعي على بعض الأشخاص المتقديمن في السن وعلى بعض الفتيات. كما أن حرفة الرعي أصبحت كأي مهنة أخرى يستطيع منها الراعي كسب مبلغ نصف دينار عن كل رأس ماشية كل آخر شهر، تقريباً كل عائلة تمتلك بعضاً من رؤوس الأغنام والماعز لتأمين حاجتها اليومية من الألبان والحليب وانتاج اللحوم في الأعياد والمناسبات. كما أن عادة النجعة بحثاً عن الكلأ في بعض المواسم قد اختفت تماماً من القرية.

هناك حرفة تقليدية أخرى اختفت نتيجة التوجه إلى التعليم، في السابق كانت معظم الفتيات يقضين أوقاتهن في صنع الغزل والنسيج والتطريز وصنع السلال والجرار، أما بعد ذهابهن إلى المدرسة وغيابهن لفترة من الوقت عن البيوت أنيطت هذه المهمة بالنساء الأكبر سناً اللواتي يقمن دائماً في البيت. كما يطلب منهن القيام بالأعمال المنزلية الأخرى لذا فقد أثر هذا على حرفة الغزل والنسيج والتي لم تعد منتشرة في القرية.

مقارنة بالوضع السابق لا يوجد في القرية الكثير من البسط التقليدية بسبب تراجع هذه المهنة، مع ذلك فقد انتعشت حرفة التطريز وزخرفة الأثواب السوداء التقليدية لابرازها بشكل جميل وملفت للنظر، لكن اختفت تماماً صناعة السلال والفخار من القرية.

هذا وقد ساهم التعليم في تطور الإدارة التي بدورها ساعدت على تطوير الاقتصاد الريفي بالرغم من تراجع الصناعات الحرفية التقليدية. إلاّ أنه وجد نوع من التطور في النشاط التجاري الخاص بالأدوات التقليدية الريفية بسبب زيادة الطلب عليها ولأهميتها في تسويق التراث الفولكلوري الوطني.

الملكية الزراعية – تاريخها، مساحة الأراضي والانتاج الزراعي:

كانت تربية المواشي حرفة السكان التقليدية بشكل أساسي إلى جانب بعض المزروعات التقليدية، أما اليوم فإن حرفة الزراعة هي النمط السائد في المنطقة، حدث هذا التحول نتيجة الاصلاحات وتطور أنظمة التعليم بالإضافة إلى الانتهاء من عمليات فرز ومسح الأراضي وبفضل المساعدات المقدمة من مؤسسة الإقراض الزراعي واستخدام الآلات الحديثة في الزراعة.

ولتوضيح هذا التطور لا بد –بداية– من رسم صورة عامة لأوضاع المنطقة في نهاية الحقبة العثمانية لتسهيل تتبع طبيعة المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد إجراء الاصلاحات التي قامت بها الحكومة الأردنية بهدف تطوير عموم البلاد، ومن ثم تتوضح لنا حالة القرية عيمة.

قانون الأراضي العثماني:

استمد قانون الأراضي العثماني نظامه من نظام ملكية الأراضي في الإسلام الذي وضع أبان الفتح الإسلامي الأول حيث عمل بموجبها في القرن التاسع عشر بما يناسب تنوع استثمار الأراضي وتنوع الحاصلات الزراعية.

فطبق قانون الأراضي المعدل عام ١٨٥٨، الذي ينظم ملكية الأراضي الأميرية[٤٠] وحاولت السلطة العثمانية على تشجيع استغلال جميع المساحات المشاعية التي يحق لمجموع سكان القرية الاستفادة بها، فيقوم شيخ العشيرة في كل عام بتقسيم الأراضي المشاعية على شكل حصص على العائلات التي تعمل بالزراعة، وفق هذا المبدأ توزع جميع أراضي القرية فلا يبقى إلاّ الأراضي الجدبة غير المرغوب فيها من قبل المستثمرين، وتحقيقاً للعدالة كان يتم إعادة توزيع الحصص في كل دورة زراعية من كل عام.

في عام ١٨٦٣ وبعد انقضاء خمسة أعوام على تطبيق القانون العثماني، باشرت السلطة العثمانية بتوزيع الأراضي على المزارعين على شكل ملكية خاصة، وكل حصة يتم توزيعها تفرز وتسجل باسم المالك في الدفاتر العثمانية ويسلم بموجبها سند تسجيل (طابو) تطور هذا النظام حتى نهاية الحكم العثماني عام ١٩١٧ وبهذه الطريقة تم فرز حوالي ٣٠% من الأراضي المشاعية. وبعد تولي الأمير عبدالله السلطة ١٩٢١ وضعت دراسات لتحديد أنماط الملكية الزراعية في عام ١٩٢٦.

فعهد إلى "السير أرنست دواسن" وضع دراسات وإجراء عمليات مسح وفرز الأراضي

وذلك بعد أن أسس "دائرة احياء الأراضي" وإنشاء مكتب المساحة وخدمات الطبوغرافيا، وبفضل هذه الجهود تحققت أنجازات هامة حتى بداية الحرب العالمية، وقد تم مراجعة النظام الضريبي القديم في الفترةما بين سنتي ١٩٢٨-١٩٣٣، وتم تحديد الرى وفرز الأراضي فيها. ثم عين "ج.ف. وليبرل" رئيساً للدائرة في الفترة ما بين عام ١٩٣٦-١٩٤٧، أنجز خلالها مسح وفرز حوالي ثلاثة أرباع أراضي الأمارة.

هذه الإجراءات زادت من اهتمام المزارعين بالأراضي وأعطوها قيمة أكبر، فشرعوا بإزالة الحجارة منها وإحاطتها بالسلاسل الحجرية تمهيداً لزراعتها.

وكان من نتائج هذه السياسة أن خرجت عملية التحكم بتوزيع الأراضي من أيدي شيوخ العشائر. وكذلك أصبحت الضرائب وجبايتها من اختصاص السلطة المحلية أيضاً.

توجد هناك أشكال أخرى من الملكية الواسعة بالإضافة إلى الملكية الخاصة مثل الأراضي الأميرية التي تعود ملكيتها للدولة المركزية وأراضي الموات التي تتحكم فيها الدولة[٤١].

التحولات الزراعية الأردنية:

حتى عام ١٩٤٥ اتسم النظام الزراعي بالتقليدية والبدائية إلى حد ما، إذ يعتمد على زراعة الحبوب بشكل رئيسي. كما أن القرى الفقيرة كانت تستفيد من مساعدات أجهزة الدولة لاحقاً وبفضل جهود حكومة الملك الشاب "الحسين" ثم تحسنت الزراعة والنظام الاجتماعي في الريف الأردني، وفي عام ١٩٤٦ بلغ ما نسبته ٩٠% من السكان يعتمدون في معيشتهم علىالزراعة البعلية، الشيء الذي يجعل المنطقة من ناحية انتاج المحاصيل الزراعية في وضع متقلب وتحت رحمة الظروف المناخية ومقدار كمية الأمطار الهاطلة في المواسم[٤٢].

الاقراض الزراعي:

من الواضح أن التحضيرات والإصلاحات في الريف سواء تلك التي تتعلق بالأراضي والمياه أم السكان والمجالات الأخرى لم يتسن لها النجاح دون تحقيق المشاريع المركزية ودعم مؤسسة الاقراض الزراعي للمزارعين، في السابق كان يقوم بذلك البنك العثماني في نهاية السلطة العثمانية – مقره الرئيسي في دمشق وله عدة فروع في المدن الرئيسية منها ثلاثة فروع في شرق الأردن في كل من السلط وإربد والكرك. وفي نيسان ١٩٢٢ تحولت هذه الفروع إلى بنك إقراض زراعي، وتم فتح فروع جديدة في كل من جرش والطفيلة. وظهر أيضاً نظام رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ الذي بموجبه تأسست مؤسسة الإقراض الزراعي التعاوني ومقرها عمان وانبثق عنها مكاتب فرعية وذلك حسب حاجة البلاد، وكان على المزارع تقديم طلب يحدد فيه المبلغ المناسب والفترة المناسبة للاستثمار للاستفادة من القروض والتي تسدد بأقساط بعيدة المدى. وتقل هذه الأقساط في سنوات الجفاف[٤٣].

حالة عيمة:

منذ استقرت العشائر البدوية في القرية وحتى ظهور هذه السياسات المتماسكة والمحددة الأهداف والتي تمس مالكي الأراضي واستثماراتها بشكل أساسي، أصبح السكان في غنى عن الاعتماد على تربية المواشي على نطاق واسع وبشكل رئيسي. وبعد عام ١٩٧٨ تاريخ نهاية حرفة الرعي وتربية المواشي في عيمة، أخذ معظم السكان يعملون بالزراعة، أما فئة المتعلمين والذين لا يملكون أراضي زراعية كافية يعملون في قطاع الخدمات والوظائف العامة، وبعضهم يستغل الأراضي التي تقع على أطراف القرية بعد انتهاء العمل الرسمي.

الأراضي الزراعية وأشكال الملكية في عيمة:

جميع أراضي القرية مفروزة ومسجلة في دائرة الأراضي وقد بدأ العمل لتحقيق هذا الفرز منذ عام ١٩٤٩، ويعد أولئك المزارعين الذين سجلت أراضيهم أصحاب شأن كبير في القرية. وقد عرفت هذه الأراضي أشكال متعددة من صور الملكية وتعرضت للبيع والشراء وخضعت للارث والتبديل والاستثمار المتنوع خلال الأربعين سنة الماضية. وتوجد خرائط توضح قطع الأراضي وتاريخ فرزها.

هذا ويوجد في القرية حوالي ألف دونم على شكل أراضي أميرية وأجزاء أخرى صخرية وفي عام ١٩٧٤ حصلت عملية فرز لارث دفعت بموجبها رسوم بلغت ٤٠ ديناراً وقد وزع هذا الارث على ثلاثة وعشرين وارثاً كان من بينهم ست عشرة امرأة، وتم للورثة الذكور والإناث الحصول على الحصص التي بلغ عددها ١٧٠ حصة قسمت بموجب قانون الارث حسب درجة القرابة للموروث، وتملك احدى النساء قطعةأرض مساحتها ٦,٧١٦ دونماً سجلت عام ١٩٥٨ وبلغ رسوم تسجيلها ٩,٣٠٨ ديناراً، وهناك أيضاً اختان تشتركان في استثمار قطعة أرض مناصفة تم تسجيلها في نفس العام.

المرهونات:

يحق لمالك الأراضي أن يرهن أرضه الزراعية، وللرهن شكلان، رهن إرادي ورهن غير إرادي (إجباري).

الرهن غير الإرادي، يكون بوضع اليد على قطعة أرض زراعية فلا يحق لمالكها التصرف بها إلا بعد سداد ما ترتب عليها من رسوم مالية وضرائب.

الرهن الإرادي، يقع في حالة القرض، توضع الأرض الزراعية تحت الرهن لدى مؤسسة الاقراض الزراعي في حالة تقديم القرض لصاحب الأرض ويحق له استثمارها وزراعتها. ويرفع هذا الرهن بعد سداد جميع المبالغ السمتحقة، ويعطى القرض لشراء المواد الزراعية وإجراء تحسينات في الزراعة وفق نصائح وإرشادات دائرة الإرشاد الزراعي لانتاج أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية كأشجار الفاكهة.

أساليب الزراعة وكميات الانتاج في عمية:

تبين الأرقام والاحصائيات التي تعود إلى عام ١٩٨٤، والمستخلصة من سجلات الاحصاءات العامة ووزارة التخطيط ووزارة الزراعة، المنشورة في ١٩٨٧/١٢/١٦ حجم ومقدار التطور الذي شهدته عيمة.

تبلغ مساحة الأراضي في عيمة ٢٩,٠٠٠ دونم، منها ٩١٧ دونم على شكل غابات و ١٨٠٠٠ دونم أراضي صالحة للزراعة.

مساحة الأراضي الزراعية البعلية ١٧٤٩٠ دونم

مساحة الأراضي المزوعة بالخضروات المروية ١٥ دونم

مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفواكه المروية ٥٠٠ دونم(٤٤)

هذا جميع الأراضي المزروعة بالحبوب من النوع البعلي، وتلك المزروعة بالخضار والفواكه أراضي مروية.

الزراعة في عيمة، نوع المحاصيل وكمية الانتاج(٤٥).

جدول زراعة الحبوب

المساحة محسوبة بالدونم، والكمية بالطن

السنة	القمح		الشعير		العدس		الحمص	
	المساحة المزروعة	كمية الانتاج	المساحة المزروعة	كمية الانتاج	المساحة المزروعة	كمية الانتاج	المساحة المزروعة	كمية الانتاج
١٩٨٢	٧٥٠	٣٠	٣٥٠	١٢	١٥٠	٥	٢٠	٣,٥
١٩٨٣	١٠٠٠	٦٠	١٥٠٠	٧٥	٥٠٠	٢٢	١٨٠	١٤٥
١٩٨٤	٣٥٠	١٠	٣٠٠	٨	٢٠	٠,٥	٢٠	–
١٩٨٥	١٣٣٥	١١٠	٧٠٠	٥٠	٦٥	٧	٢٠٠	١٢٠
١٩٨٦	٢٠٠٠	٢٢٠	١٠٠٠	٩٥	٢٠٠	٢٥	١٥٠	١٢
١٩٨٧	١٠٠٠	٣٠	٥٠٠	٢٥	١٥٠	٧,٥	٣٠	١
١٩٨٨	١٣٥٠	١٧٠	٥٥٠	٥٠	١٠٠	١١	١٠٠	٩,٥

الاختلاف الحاصل في مساحة الأراضي المزروعة وكمية الانتاج في بعض السنوات كانت نتيجة للظروف المناخية في تلك المواسم[٤٦].

مساحة الأراضي الزراعية المروية في عام ١٩٨٤ كما يلي[٤٧]:

بندورة	١٠ دونم
خيار	٤ دونم
زيتون بري	١١٨
كرمة	٤٠

لا يزرع الباذنجان والملفوف في عيمة بالرغم من أنه يستخدم في المطبخ الأردني.

بعض الأرقام المتعلقة بزراعة الخضروات الصيفية في عام ١٩٧٧ [٤٨].

البندورة	٩٠٠كغم	الخيار	٣٠٠كغم
البصل	٤٠٠كغم	الكوسا	٦٠٠كغم

الزيتون: عرفت المنطقة زراعة الزيتون منذ العهد الروماني تتركز زراعته في سفوح الجبال ويسقي من عيون الماء الكمية المنتجة مخصصة للاستهلاك المحلي من الزيت والزيتون.

جدول انتاج زيت الزيتون

السنة	كمية الانتاج محسوبة بالكغم
١٩٥٩/١٩٥٨	٥٦٤,٢٧٥
١٩٦٠/١٩٥٩	١٣٣,٠٣٥
١٩٦١/١٩٦٠	١,٧٥٣,١٠٠
١٩٦٣/١٩٦٢	١٢٨,٨٩٠
١٩٦٤/١٩٦٣	٣٨١,٨٠٠
١٩٦٦/١٩٦٥	١,٤٩٦,٧٥٠

لنأخذ مثلاً عام ١٩٦٥/١٩٦٤ لدراسة واقع هذه الأرقام (٥٠) بلغ عدد أشجار الزيتون في القرية: ٦٣٥٠ شجرة مثمرة، ١٢٠٠ شجرة غير مثمرة.

مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون

٥٠٠ دونم مزروعة زيتون مثمر ومروية.

١٣٥ دونم مزروعة زيتون مثمر وغير مروي (بعل).

بلغ متوسط انتاج الدونم الواحد ٥٠٠كغم، بلغت كمية انتاج الزيتـــون ٢١٧٥٠٠كغـــم[٥١]. استهلك محلياً ١٠٠,٠٠٠ كغم، هذا وكان صافي الانتاج من زيت الزيتون ٣١٠٧١ كغم.

بعض الاحصائيات في زراعة الزيتون وأشجار الفاكهة والكرمة[٥٢]

السنة	الزيتون		أشجار الفاكهة		الكرمة	
	المساحة بالدونم	كمية الانتاج بالطن	المساحة بالدونم	كمية الانتاج بالطن	المساحة بالدونم	كمية الانتاج بالطن
١٩٨٢	٣٠٠	١٢٠	١٣	٣,٥	١٥	١١
١٩٨٣	٣٣٠	١٧٠	١٥	٦	١٥	١٥
١٩٨٤	٣٤٠	١٥٥	١٥	٣	١٥	١٥
١٩٨٥	٣٥٠	٦٥	٢٠	٣,٥	١٥	١١
١٩٨٦	٣٦٥	٢٠٠	٢٥	١,٥	١٥	١٥
١٩٨٧	٣٧٥	–	٥٥	١٨	٢٠	٢٠
١٩٨٨	–	–	٨٠	٢٦	٢٥	٢٨

انتاج الزيتون في عيمة عام ١٩٨٨م[٥٣].

الأشجار غير المثمرة		الأشجار المثمرة	
مساحة الأراضي المروية	٣٥ دونم	مساحة الأراضي المروية	٧١٦ دونم
مساحة الأراضي غير المروية	٧٥ دونم	مساحة الأراضي غير المروية	٢٥ دونم
المجموع	١٢٠ دونم	المجموع	٧٤١ دونم

انتاج زيت الزيتون: الكمية محسوبة بالطن.

زيتون للاستهلاك: ١٢٦ طن.

زيتون لانتاج الزيت: ٧١٨.

بلغ صافي انتاج الزيتون: ٨٤٤ طن، وانتاج زيت الزيتون ١٧٩ طن.

تربية المواشي:

كما هو معروف كان معظم سكان القرية مربي ماشية ومع مضي الأيام انخفض عدد رؤوس المواشي بشكل كبير.

جدول يبين عدد رؤوس الماشية للعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣[٥٤]

	خراف	ماعز	بقر	دواجن
١٩٨٢	٦٠٠	٤٠٠	–	١١٠٠
١٩٨٣	٧٠٠	٤٦٠	–	١١٠٠

جميع هذه المعطيات تدل على مدى تحول السكان من نمط العيش البدوي التقليدي إلى نمط العيش الزراعي بعد عمليات الاستقرار، حالة عيمة هذه مثال لمجموعات استيطانية بشرية أخرى. ذات نمط اقتصادي مشابه عرف في الماضي أسلوب حياة البداوة انتقل بالتدريج إلى نمط الحياة المستقرة.

كان رأس مال ثروة العائلة يقدر بعدد ما تملك من رؤوس الأغنام والماعز، يعمل على خدمتها عدد كاف من الرعاة، وتستغل مراعي المناطق المحيطة بالقرية، مع ظروف التطور أصبح التوجه لتخفيض عدد المواشي والتحول إلى العمل الزراعي ساعد على ذلك تطور خدمات التعليم في القرية. وقد حافظت بعض العائلات على تربية عدد من الرؤوس بهدف الاكتفاء الذاتي لتوفير الألبان واللحوم، شعر الماعز لم يعد بدوره يستخدم بالنسيج وصنع بيوت الشعر في القرية كما كان ذلك في مطلع القرن، في عام ١٩٨٤ وجد ٣٠٠ مزارع يستغلون أراضي عيمة.

الخلاصة:

عيمة ومنذ القديم اعتمدت بشكل تقليدي على مقوماتها الذاتيـــة وحاولـــت بقـــدر الامكـــان الاستفادة من عمليات التطور وتدخل السلطة المركزية لتحقيق نوع من التحـــسن فـــي حيـــاة الأرياف. وقد أدت هذه التطورات إلى حدوث تغيرات جذرية في عيمة خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما أننا نلاحظ نتيجة لمعايير الحركة التقدمية، انتقال الكثير من ســـكان القرية إلى المدينة للعمل أو للدراسة. وقد كان السكان بمعمومهم متفتحـــين ومـــستعدين لهـــذا التطور، بالرغم من العودة إلى الدين والتمسك بالتقاليد.

الملحوظات:

١- قريـــة عيمـــة مجال لدراسة ميدانية بهـــدف إعـــداد رسالـــــة دكتـــوراه بإشـــــراف البرفسور O. Aurenche في جامعة ليون الثانية، فرنسا.

٢- حدود القرية حسب خطوط الطول والعرض ٣٠,٥٣ شـــمال ٣٥,٣٦ شـــرق، انظـــر خارطة الأردن لعام ١٩٦١ مقياس ١/٥٠٠٠٠.

٣- هذه التسمية المتعارف عليها لدى السكان ومثبتة على الخريطة، تحت اسم جبـــل أبـــو الشقف.

٤- مستخلصة من رسالة الدكتوراة: Michele Biewers in ADA xx1 (1987) pp. 490–493.

٥- بيركهارت Burckhardt (1822) p. 401–402

٦- احصائيات عام ١٩٧٩.

٧- احصائيات دائرة الأحوال المدنية – الطفيلة.

٨- من مصدر Statistical Yearbook، رقم ٣٨ (١٩٨٧) صـــفحة ٢٣-٢٥، محافظـــة الطفيلة.

٩- عيمة القديمة Le Vieux Aima.

١٠- عيمة الجديدة Le Nouvel Aima.

١١- معلومات مستخلصة من رسالة الدكتوراه Biewers صفحة ٤٩٣-٥٠٥.

١٢- بيوت من الطوب والطين المبني كأبنية وادي الأردن.

١٣- الكتلتين المعمارتيين مثبتة على الخارطة رقم (٢).

١٤- يوجد في القرية سيارات من نوع شحن صغيرة "تويوتـــا" تـــستخدم لنقـــل المحاصـــيل الزراعية والمواد الأخرى بالإضافة إلى عدد آخر من سيارات النقل.

١٥- الدينار الأردني = ١٠٠٠ فلس.

١٦- الادارات والمنشآت العامة تقع في جنوب غرب الحي القديم.

١٧- بعض العشائر الكبيرة يوجد على رأسها أكثر من شيخ واحد.

١٨- بهذه المناسبة كان يضحي بشاه أو جدي، توزع على المحتاجين.

١٩- قانون ١٢ أيلول ١٨٦٩.

٢٠- مرحلة ما قبل المدرسة من مستوى ١-٤ سنوات.

٢١- المرحلة الابتدائية من مستوى ٥-٦ سنوات.

٢٢- ثلاث سنوات المرحلة الإعدادية.
٢٣- في عام ١٩٥٩ كان يوجد في عيمة بعض الطلاب يتابعون دراستهم في مدرسة طولكرم الزراعية "الخضيري نسبة إلى مؤسسها الياس الخضيري الذي استقر في المدينة في عام ١٩٣٠، المعلومات مستمدة من كراسات قديمة وجدت في بيت قديم.
٢٤- انظر: A. M. Goichon, II P. 194.
٢٥- السمة الريفية كانت السمة الغالبة على شرق الأردن في مطلع هذا القرن.
٢٦- Goichon, Vol. II P. 199-200.
٢٧- نفس المصدر صفحة ٢٠٧.
٢٨- المدارس في القرى كانت دائماً توجد على أطراف العمران تشرف من مكان عال بحيث تكون ظاهرة للجميع تنفذ وفق تخطط عدد بحيث تجعل الصفوف في خط واحد تفتح جميعها على الباحة من جهة واحدة بتجاه القرية، هذه سمة عامة في كل القرى.
٢٩- بعد زواج أحد سكان المنزل هجر المكان في عام ١٩٧٨ ثم استأجر من قبل عائلة أخرى.
٣٠- صف التوجيهي افتتح في العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧.
٣١- تأسست عام ١٩٨٠م.
٣٢- لا يوجد صف توجيهي في القرية كان على طلاب هذه المرحلة التوجه إلى الطفيلة.
٣٣- ما يعادل سنتان دراسة بعد المرحلة الثانوية.
٣٤- بلغت رسوم التسجيل ٢ دينار.
٣٥- عملية جني المحاصيل كانت تتطلب عمل كل الأيدي العاملة في القرية والطلاب يشتغلون بعد انتهاء الدوام المدرسي.
٣٦- الكثير من الفتيات غير مسموح لهن بانهاء تعليمهن لأنه في مثل هذه الحالة يتوجب عليهن الذهاب إلى الطفيلة.
٣٧- الأول أستاذ في الاقتصاد والثاني أستاذ في الدراسات الإسلامية.
٣٨- تأسست الجامعة في عام ١٩٦٢.
٣٩- كل الشكر إلى مدير عيمة ومدير التربية في الطفيلة اللذين زوداني بالمعلومات اللازمة.
٤٠- في عام ١٩٠٨ أصبحت أراضي السلطان من أملاك الدولة ثم تحولت رقبتها إلى الأمير عبدالله. انظر أيضاً: A. M. Goichon, P. 55-56

٤١- A.M. Goichon, Vol. I P. 132–137, 443.

٤٢- نفس المصدر صفحة ٤٤٦-٤٤٥.

٤٣- نفس المصدر صفحة ٥٢٠-٥٢٦.

٤٤- المعلومات مستمدة من وزارة الزراعة ودائرة الاحصاءات العامة.

٤٥- نفس المصدر.

٤٦- تقدم بعض المعطيات في عام ١٩٨٢ كانت كميات المطر غير كافية، ١٩٨٣، موسم جيد، ١٩٨٤ كميات مطر غير كافية، ١٩٨٥ موسم جيد جداً، في عام ١٩٨٧ كميات مطر غير كافية، ١٩٨٨ موسم جيد جداً.

٤٧- احصائيات وزارة الزراعة ودائرة الاحصاء العامة.

٤٨- انظر كتاب فوزي الخطبا، الطفيلة، الانسان والتاريخ، عمان، ١٩٨٥، صفحة ٩٢.

٤٩- نفس المصدر، صفحة ٩١.

٥٠- نفس المصدر، صفحة ٩١.

٥١- احصائيات وزارة لازراعة ودائرة الاحصاء العامة نيسان ١٩٨٩.

٥٢- من الأشجار التي تزرع في عيمة: التفاحيات، الليمون، الكرز، الرمان، الدراق، المشمش، الأجاص، الخوخ، التين، الصبر.

٥٣- احصائيات وزارة الزراعة ودائرة الاحصاء العامة نيسان ١٩٨٩.

٥٤- نفس المصدر.

المصادر والمراجع:

- اطروحة الدكتوراه، دراسة قرية تقليدية –عيمة

Biewers Michele (١٩٨٧)
Etude du Village Traditionnel de Aima
In ADAJ XXX ١. Amman P. ٤٨٥ –٥٠٦

Burckhardt, J.L. (١٨٢٢)

Travel in Syria and the Holy Land ١٩١٢ –London

Goichon A. M. (١٩٦٧)
Jordanie Reele
Vol. éd, Desclee de Brouwer

Goichon A,M (١٩٧٨)
Jordanie Réel
Vol. II ed Maisonneuve et Larose

- فوزي الخطبا، الطفيلة الإنسان والتاريخ، عمان ١٩٨٥م.

المحتويات

Université de Mu'tah

Evolution des campagnes:

l'exemple d'un Village de Jordanie: ᶜAlMA

Dr Michele Biewers

Traduire Par Dr. Abdel Aziz Mahmoud

Presentation Dr. Abdel R'ahman Al-Atiyat

Président Université de Mu'tah

Édition Comité d'Heritage